

# أسس تحول عدن من قاعدة بحرية إلى قاعدة جوية

( ١٩٢٧-١٩٢٩ )

« دراسة وثائقية »

للدكتور جاد محمد طه

أستاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية الآداب جامعة المنيا

والطيار بكلية الآداب جامعة محمد بن عبد الله فاس المغرب

مع بداية عام ١٩٢٧ بدأت سلسلة من الاتصالات والراسلات بين وزارة الدولة للمستعمرات ووزارة الدولة للهند ووزارة الطيران وحكومة الهند وحكومة بومبي وهيئة الخزائن البريطانية ودار الإقامة في عدن بخصوص تحويل عدن من قاعدة بحرية إلى قاعدة جوية ، وذلك تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء البريطاني في هذا الشأن . وبعد دراسات مستفيضة من كل هذه الجهات ، تم وضع أسس التفويض اللازم في النواحي العربية والإدارية والمالية والقضائية ونشاط المخابرات . واستمر العمل بهذه الأسس حتى عام ١٩٣٢ حين انفصلت عدن عن حكومة بومبي وأصبحت تابعة لحكومة الهند ، إلا أنه لم يطرأ تعديل كبير على هذه الأسس كنتيجة لهذا التفويض في التبعية (١) . ومع عام ١٩٣٧ تتحول عدن إلى التبعية المباشرة لوزارة المستعمرات ، وتبدأ بذلك تفيقات أخرى في كل المجالات .

## تمهيد

سقطت عدن في أيدي الاستعمار البريطاني في ١٦ يناير سنة ١٨٣٩ ، وكان الكابتن هينس Haines هو أول مقيم سياسي بريطاني في عدن بعد احتلالها (٢) . وكان الهدف الأول لهينس هو وضع أسس الدفاع الدائم عن عدن حتى يمكن مقاومة أي هجوم مفاجيء عليها ، وكذلك كان عليه أن يجعل القبائل العربية في حالة هادئة حتى يمكنه تشييد التعصينات اللازمة للدفاع . وقد نجح هينس في تحقيق هذين الأمرين ، وبدأت سلسلة من الأعمال الانشائية على طول خليج عدن . ومع نهاية شهر يناير سنة ١٨٣٩ ، بدأت بريطانيا في تنفيذ سياسة التهدئة في المنطقة حتى تضمن استقرار الأمور في عدن بما يعقق في النهاية مصالحها الاستراتيجية والتجارية والبحرية (٣) .

والواقع أن موقع عدن الاستراتيجي الهام كان يحتم وجود هدوء نسبي كي تستفيد بريطانيا منه فائدة محققة ، وعلاوة على ذلك فإن عدن كانت في غاية الأهمية بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب ، فالطريق التجاري الذي تعبر خلاله منتجات إنجلترا والهند سيحقق التبادل التجاري مع اليمن وحضرموت ، هذا بالإضافة إلى أن التجارة مع الشاطئ الشرقي الأفريقي سوف تتركز في سوق عدن ، (٤) . لكل ذلك كان لابد من هدوء الأحوال في عدن ، ومن ثم بدت واضحة أهمية العلاقات الودية مع الحكام العرب في المنطقة ضمانا لولائهم ، وربط هذه العلاقات بالمشاهدات المالية (٥) .

إلا أنه منذ التدخل العثماني في منطقة جنوبي الجزيرة العربية في عام ١٨٧٢ ، أصبح النفوذ البريطاني مهددا تهديدا خطيرا ، وهذا واضحا - من وجهة النظر البريطانية - ضرورة الانتقال من طور معاهدات الصداقة مع الشيوخ العرب في المنطقة إلى طور جديد يؤمن النفوذ البريطاني ويدعم بقاءه

في المنطقة ، ولم يكن هذا الطور الجديد سوى الحماية التي تم فرضها على الرؤساء العرب بموجب معاهدات عقدت بينهم وبين الحكومة البريطانية (٦) .

وهكذا يبدو واضحا أن الحماية التي فرضتها بريطانيا على القبائل المحيطة بـعدن لم تكن من مقاصدها السياسية الاولى ، أي أنها اضطرت الى عقدتها درءا للأخطار التي عدت عدن نتيجة للتدخل العثماني في المنطقة (٧) . وتجدر الإشارة الى أنه بينما كانت سياسة القبائل العربية تختلف من قبيلة الى أخرى ومن حاكم الى حاكم ، فإن السياسة البريطانية كان ينفذها المقيم السياسي في عدن وفق رغبات حكومة بومباي وحكومة الهند والحكومة البريطانية أيضا (٨) .

وعلى الرغم من أن ابعاد السياسة البريطانية في سلطنات ومشيخات وامارات الجنوب العربي كانت تتغير من آن لآخر طبقا لتفسير المقيمين السياسيين في عدن ، فإن هذه السياسة كانت تلتزم بصفة عامة بعدم التدخل في شئون القبائل الا بالقدر الذي يحقق المحافظة على المصالح البريطانية (٩) . فلم تكن علاقات بريطانيا بسلطنات ومشيخات وامارات الجنوب العربي تعني السيطرة الادارية عليها ، بل ان الأمر لم يعتمد في بعض الأحيان سوى عقد معاهدات الصداقة ومنح المساعدات ثم عقد معاهدات الحماية دون تدخل فعلي في شئون هذه السلطنات . أي أن القصد الرئيسي من عقد هذه المعاهدات لم يكن سوى تأمين عدن والمحافظة عليها ، وكذلك تأمين الطرق الممتدة بين عدن والمناطق الداخلية ضمانا لانتظام التبادل التجاري بين عدن والمناطق الداخلية .

وقد ظلت عدن منذ سقوطها في أيدي البريطانيين في عام ١٨٣٩ تابعة لحكومة بومباي ، الا أن حكومة الهند كانت تتدخل أحيانا في شئون عدن حتى أنها عينت أحد حكامها سنة ١٩٠٦ دون الرجوع الى حكومة بومباي (١٠) ، مما أثار بعض المناقشات ، الا أن عدن على أية حال ظلت من الوجهة الرسمية تابعة لحكومة بومباي حتى عام ١٩٣٢ (١١) .

ومع بداية ١٩٢٧ بدأت الدراسات في لندن توضح أهمية جعل عدن قاعدة جوية في الأساس بعد أن كانت قاعدة بحرية في الأساس ، وكيف أنه طبقا لذلك يجب اعداد الترتيبات المالية والادارية والحربية والقضائية التي تحقق هذا التحويل نظرا للأهمية القصوى التي حازت عليها القوات الجوية في

ذلك الوقت بل في كل وقت - وقبل الحديث عن هذه الترتيبات تجدر الإشارة الى الأوضاع التي كانت سائدة في عدن قبل وضع أسس التغيير حتى يمكن تفهم هذه الأسس .

### وضعية عدن في عام ١٩٢٧

يستحسن أن نعتد في تصوير الأوضاع في عدن في ذلك العام على تقرير مفصل كتبه المقيم السياسي في عدن يوضح فيه بحيد كامل الأوضاع السائدة في عدن في ذلك الوقت - فهو يرى أن الأهداف الخاصة الاستراتيجية والاستعمارية في عدن تنحصر في تحقيق الآتي :

١ - ميناء مجهز لتقديم الوقود والاحتياجات الاخرى للاسطول وللقوات الجوية ، وكذلك المحافظة على خطوط الاتصالات .

٢ - قاعدة لممارسة النفوذ السياسي مع السكان في جنوب شرقي الجزيرة العربية وخصوصا في المنطقة الساحلية ضد أية اتفاقات وطنية مع قوى بحرية او حربية اجنبية .

٣ - مركز للتجارة مع سكان المنطقة ومع الأقطار المجاورة وأوضح المقيم كذلك مدى القصور في مجال الخدمات في عدن والمحميات ، « وأنه في الماضي كانت مثل هذه الخدمات غير مطلوبة ، وأنه أمكن ضمان ولاء الشيوخ بمشاهدات تافهة ويتقدم بعض المعاونات وخصوصا بالنسبة لامدادهم بالأسلحة والذخائر حتى يمكنهم المحافظة على سلطاتهم .. ومنذ سنوات طويلة جذبت مستشفيات عدن المرضى من كل أنحاء المنطقة ، وعدد طلبات العلاج يزداد باستمرار - وإذا كانت الاحتياجات من أجل التسهيلات التعليمية لم تتضح بعد ، فإن ذلك يرجع في الأساس الى أن التعليم باللغة العربية يستهدف الدراسات الدينية فقط ، الا أن هناك بعض الأمل في أنه في المستقبل القريب يمكن تدعيم عدن بالمؤسسات المختلفة لتقديم تعليم أفضل وتسهيلات علاجية أحسن ، (١٢) .

ويجب أن نتذكر هنا أن الاستعمار البريطاني لم يوجه طيلة عهده العلويل في جنوبي الجزيرة العربية كبير اهتمام الى النواحي التعليمية وانشاء

المدارس المختلفة (١٣) - فهو لم ينشئ منذ احتلال عدن في سنة ١٨٣٩ وحتى الاستقلال سنة ١٩٦٧ سوى مدرسة ثانوية واحدة للبنين وأخرى للبنات في عدن نفسها ، هذا بجانب بعض المدارس الابتدائية في عدن أيضا - أما في الامارات فلا توجد سوى الكتاتيب التي تعلم القراءة والكتابة (١٤) -

أما بالنسبة للصحة العامة ، فلم تكن توجد في عدن في ذلك الوقت سوى مستشفى الملكة اليزابيث الحكومي ومستشفى القوات المسلحة في التواهي ومستشفى الارشالية الاسكتلندية في الشيخ عثمان - وفيما عدا هذه المستشفيات القليلة في عدن نفسها ، فإنه لم تكن توجد في كل منطقة جنوبي الجزيرة العربية سوى أربع مستشفيات صغيرة في المكلا ولحج وأبين وسلطنة الكثيري (١٥) -

ألا أن المقيم البريطاني يعود فيذكرنا بتطور عدن الاجتماعي والاقتصادي منذ الاحتلال البريطاني في سنة ١٨٣٩ ، ٥٠٠ فان قرية عربية بدائية كان يعيش فيها بعض صيادي السمك تحولت الى قلعة حصينة ، والى ميناء خطير للتجارة العالمية ، والى مركز لصناعة الملح ، وأدى ذلك الى أن تنتقل اليها مجموعات بشرية كبيرة ، من الداخل بصفة رئيسية ، ومن الأقطار المجاورة - غرب وهنود وصوماليون - حتى أصبح عدد سكان المستعمرة نحو ٦٠٠٠٠ نسمة ، وهذه الكثافة السكانية هي بدون الاوربيين والهنود المرتبطين بهم ، والذين مع المجموعات السكانية الاخرى صبغوا عدن بصبغة تجارية ، - وكان عدد السكان العرب في عدن في ذلك الوقت - طبقا لتقرير المقيم - يصل الى نحو ٦٠٪ من جملة السكان - وقد سهل وجود العلاقات مع القبائل المجاورة لاتصالهم بها بالنسب والعقيدة - كما أن العرب في عدن كانوا يؤلفون العنصر المتوقع منه أن يعوض أي نقص بشري لازم لانعاش الميناء - ويسترسل المقيم في تقريره موضحا - أن العائد من عمليات شحن السفن هو عائد كبير ، وأعمال الوقود ناجحة وتجارة الترانزيت رائجة وحركة السوق المحلية من الداخل مزدهرة ، وأنه بالنسبة للسوق المحلية في عدن ذاتها فإنه يمكن انعاشها بزيادة عدد العرب المقيمين في عدن زيادة معقولة ، وذلك بتشجيع الصناعات المحلية والوطنية ، وتحقيق أحوال سياسية أفضل في المعمية ، وهكذا فإن الزيادة المستمرة في السكان الوطنيين في عدن سوف تخدم الاقتصاد ، كما تخدم المصالح الاستعمارية -

كما أوضح المقيم أن تكوين عدن البشري - رغم واقعه العربي الصرف -

لا يمكنه القيام بحركة وطنية لأنه من الناحية الثقافية والسياسية شديد التخلف ، أما تهديد عدن فهي عملية مناسبة - من وجهة نظره - طالما ظلت الهند بريطانية ، وذلك لأن الهنود في عدن ليست لديهم روح وطنية أو سياسية ، وهم بالتعدد في جانب الانجليز . \*

أما بالنسبة لإدارة عدن ، فإنها - في رأي المقيم - انتقلت من دور الأعراف والتقاليد إلى الأحكام القانونية ، ورغم ذلك فإن عدن كانت صغيرة جدا بالنسبة لإقامة حكومة كاملة بها لها الشكل الاستعماري ، هذا بالإضافة إلى أن عدن كانت تحوز على بعض الفوائد من ارتباطها بالهند البريطانية ، ورغم أنها جزء من حكومة بومباي فهي تابعة لعدة إدارات مركزية في حكومة الهند . وكان من رأي المقيم أنه من الأفضل معاملة عدن كولاية ملحقة وأنه يمكن تجميع الانفاق السياسي في المحمية في خزانة واحدة تتم موازنتها بإسهام من الخزانة الهندية والبريطانية وفقا للانفاق المدني والسياسي ، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الأغراض الاستعمارية - وهي مسئولية مشتركة بين الحكومتين البريطانية والهندية - قد يميزها تقدم إداري في عدن كوحدة شبه ملحقة تحت رئاسة حكومة الهند ، وكذلك فإنه من الضروري لهذا التقدم رفع مستويات خدمات الإدارة المحلية وخصوصا الشرطة والطب والتعليم . \*

وأضاف المقيم أنه بالنسبة للأمور السياسية ، فإن العلاقات السياسية والاجتماعية القائمة بين بلدية مستعمرة عدن والمحيطات يجب أن تظل بلا تغيير ، فهي الآن أكثر استقرارا من المجازفة بالتعديل بالتغيير ، إلا أنه سيظل واضحا أن تطور أسلوب محميتنا إلى أي تقدم اقتصادي سوف يزيد من علاقاتنا السياسية ، مما يؤدي إلى أن تصبح عدن عاصمة إدارية لكل جنوب اليمن . \*

أما بالنسبة لتحويل عدن من قاعدة بحرية إلى قاعدة جوية ، فإن المقيم أعطى تقديرا تقريبا لتصوره من الفوائد المالية الناجمة عن هذا التحويل ، فإن نفقات خاميسة عدن حاليا هي بصفة رسمية ٣٠٠.٠٠٠ جنيه فقط ، (١٦) . وهنا نتساءل ما هي أسس الترتيبات العسكرية تطبيقا لقرار الحكومة البريطانية القاضي بتحويل عدن إلى قاعدة جوية ؟ \*

بدأت عدن في التحول من قاعدة بحرية الى قاعدة جوية ، وهكذا تقرر ان مسئولية تنظيم الدفاع عن عدن سوف تنتقل من وزارة الحرب الى وزارة الطيران ، وأن ضابطا من القوات الجوية الملكية سوف يعين من اول أبريل سنة ١٩٢٨ ، ليتولى قيادة قوات الحامية « (١٧) وقد أدى هذا التغيير الاستراتيجي في عدن الى الاستعداد لاحداث تغييرات كبرى في واقع عدن الاداري والاستعماري ، وأخذ المجلس الدائم في عدن يدرس الترتيبات المطلوبة بالنسبة للإدارة ومرتببات القوات المقترح تعديلها في عدن (١٨) » .

وقد اقترح المستر اميري Amery وزير الدولة للمستعمرات أن تقوم وزارة الطيران نيابة عن وزارة المستعمرات بمناقشة الامور المالية مع مستشاري هيئة الخزنة البريطانية ، ثم تقدم وزارة الطيران في النهاية شهادة بالاضافات المالية الى وزارة المستعمرات والتي عليها دفع قيمتها دون مناقشة ، وأكثر من ذلك فإن وزير الدولة للمستعمرات يقرر أنه اذا ما ثار سؤال لحسابات القوات قبل عرضها على المجلس العام للمحاسبات ، فإن الضابط المحاسب لوزارة المستعمرات قد صدرت اليه التعليمات باستدعاء الضابط المحاسب لوزارة الطيران كي يجيب هو بنفسه على الاستفسارات المطلوبة وعلى مسئوليته « (١٩) » .

وقد وافقت وزارة الطيران على وجهات نظر وزارة المستعمرات بالنسبة لقنوات الاتصال بين عدن والسلطات في لندن في الامور الخاصة بإدارة القوات ، ولأن هذه القوات ستكون تحت رئاسة وزارة المستعمرات ، فإن كل المراسلات الخاصة بها ستكون مباشرة بين المقيم ووزارة المستعمرات ، ومن ناحية أخرى اقترحت وزارة الطيران بأنه يكون أكثر ملائمة أن يتراسل قائد المجموعة الجوية مباشرة مع وزارة الطيران في الامور الخاصة بالقوات الجوية (٢٠) . كما وافقت وزارة الطيران على الترتيب المالي الذي اقترحت وزارة المستعمرات (٢١) » .

وفي هذه المرحلة ، ثارت مسألة شكلية خاصة باسم القوة البريطانية التي سوف ترابط في عدن بعد تحقيق هذه الترتيبات ، فقد وجهت بعض الاعتراضات على اسم ( قوات اليمن ) واقترحت وزارة المستعمرات أيضا اسم ( قوات محمية عدن ) وكاسم مختصر وغير رسمي اقترح ( قوات المحمية ) وقد تمت الموافقة على ذلك (٢٢) » .

وقد وافقت المستعمرات على كافة مقترحات وزارة الطيران الخاصة بالاتصال المباشر بين قائد القوات الجوية في عدن ووزارة الطيران (٢٣) ، وكذلك على الاسم المقترح للقوات الجوية في عدن (٢٤) .

ومع هذا التفسير الاستراتيجي لعدن من قاعدة بحرية الى قاعدة جوية ، أصبحت بعض الأراضي والمباني في عدن زائدة عن حاجة القوات نتيجة لانقاص عدد افرادها وللتفسير في تنظيم العامية ، فما هو التصرف حيال هذه المباني والأراضي ؟ (٢٥) ان حكومة الهند كانت قد وافقت على تمهيد عام بتقديم أية أراضٍ مطلوبة في عدن لأغراض الدفاع ، كما أنها أوردت في هذا الصدد ، بأن أية أراضٍ أو مبانٍ زائدة عن احتياجات القوات فإنه يجب التنازل عنها للسلطات البلدية في عدن . أما المباني التي شيدت على نفقة الامبراطورية وأصبحت أيضا زائدة عن حاجة القوات فإن شروط تسليمها يخضع لاعتبارات أخرى ، (٢٦) .

كما طلبت وزارة الهند من وزارة المستعمرات أن تكون منطقة معسكر عدن داخلية ضمن نطاق المستعمرة (٢٧) ، وقد وافقت وزارة المستعمرات على هذا الطلب لأن هيئة أركان حرب الطيران وقيادة البحرية لم تمترضا على ذلك (٢٨) - وأخيرا طلبت وزارة الهند من وزارة المستعمرات أن يكمل المقيم السياسي المأجور جنرال ستیوارت فترة تعيينه في منصب المقيم (٢٩) ، إلا أن المستر اميري وزير الدولة للمستعمرات اعتذر بأنه لا يستطيع أن يبيت في هذا الموضوع (٣٠) . إلا أنه بعد فترة وجيزة قرر أنه من الضروري إبقاء المأجور جنرال ستیوارت في منصبه حتى أول أبريل سنة ١٩٢٨ لأنه رأى أنه من المستحيل اجراء كل التغييرات قبل هذا التاريخ (٣١) .

### الترتيبات الادارية :

أدت الترتيبات العسكرية الى ضرورة اجراء ترتيبات ادارية أيضا في عدن والمحمية . وقد أوضح قرار الحكومة البريطانية الخاص بتحويل عدن الى قاعدة جوية أن المقيم السياسي أو الحاكم في عدن يجب أن يكون بمثابة



سلطة عليا في كل الأمور السياسية والحربية وأمور الادارة الداخلية في المستعمرة ، وان هذا الضابط تعينه الحكومة البريطانية بالاتفاق مع حكومة الهند .

وقد أوضح وزير الدولة للمستعمرات ، أنه في الوقت الحاضر ، هناك بعض المصالح والادارات في مستعمرة عدن ليست تحت رئاسة المقيم مثل البريد والمواصلات ، فهي تحت الاشراف المباشر من ادارات مركزية في الهند ، وأنه يجب اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطبيق قرار مجلس الوزراء البريطاني ، وجعل كل أعمال الخدمات في عدن تحت اشراف المقيم أو الحاكم . كما كان من رأي وزير الدولة للمستعمرات أن يكون تعيين حاكم عدن بقرار من الملك البريطاني وبموصية من وزير الدولة للمستعمرات . وأشار وزير الدولة للمستعمرات الى أنه قد فهم من زميله وزير الدولة للهند إيرل اف بيركنهد Earl of Birkenhead أنه يفضل أن يختار المقيم أو الحاكم بالتناوب دوريا من خدمة المستعمرات وخدمة الهند ، إلا أن وزير الدولة للمستعمرات لم يفضل هذا الاتجاه وفضل أن يكون الاختيار حرا ولأكثر الضباط ملائمة للتعيين في هذا المنصب (٢٢) .

وقد قامت وزارة الهند باتصالات مع حكومة بومباي وحكومة الهند بخصوص التغييرات الادارية الواجب تحقيقها بناء على قرار مجلس الوزراء البريطاني بتحويل عدن الى قاعدة جوية ، وأبدى وزير الدولة للهند ملاحظته بأن وزير الدولة للمستعمرات يميل الى الرأي القائل بوجود سيطرة المقيم على كل الأمور الداخلية في المستعمرة ، . . . إلا أنه من الصعب أن يمارس المقيم سلطات واسعة كالتي يمارسها حكام المستعمرات ، فعدن بعدد سكانها القليل جدا ، وبمصادرها المحدودة لا يمكنها أن تتحول الى وحدة ادارية منفصلة وممتدة على خطوط اقتصادية معقولة . كما كان من رأي حكومتي الهند وبومباي أنه يجب اتخاذ خطوات في التشريع الهندي لجعل المقيم في وضع ( متصل ) بالسلطات الهندية كما يمارس حاكم السند الآن سلطاته متصلا بحاكم بومباي . وعلى حد قول وزير الدولة للهند : . . . هل من الأفضل أن يمثل المقيم الجديد بتبعيته لحكومة جلالة الملك مكانة حاكم استعماري عادي ؟ إلا أنه بالنسبة للأمور التي سوف تظل تحت الادارة الهندية - رغم لقبه - فيكون مايشبه مفوض السند في علاقته بحاكم بومباي . ومن هذه النقطة تبزغ المسألة الخاصة بالادارات الداخلية في عدن . . . والتي لا تدار حاليا عن طريق المقيم ولا عن طريق حكومة

بومباي ، ولكن تديرها الادارات المركزية في حكومة الهند ، وان تحويل هذه الادارات لتكون تحت الاشراف المباشر للمقيم سيكون من شأنه اضعاف لها ، هذا مع الاضافة بأن هذه الادارات تعمل الآن بكفاءة ودون وقوع أي مشكلات من جراء النظام القائم » (٣٣) .

أما بخصوص اختيار المقيم أو الحاكم ، فالواقع أن أهمية دور الهند التجاري في عدن ، والعدد الكبير للرهايا الهنود الانجليز والذين هم تحت اشراف اداري للمقيم ، والرغبة العميقة لدى هؤلاء الهنود في التمسك بالارتباط مع الهند ، كل هذه المسائل جعلت مسألة اختيار المقيم من أهم المسائل من وجهة نظر حكومة الهند . وقد وافق وزير الدولة للهند على وجهة نظر وزير الدولة للمستعمرات بخصوص تلافي النظام الصارم والقاضي بالتعاقب في منصب المقيم بين وزارة المستعمرات ووزارة الهند ، وهو يرى « أن أفضل حل هو وضع ترتيب يكون تعاقب ضباط الخدمة الاستعمارية والهندية بموجبه طبيعياً وليس حتمياً ، وأنه إذا ما وافقت وزارة المستعمرات على ذلك فإن وزير الدولة للهند لن يعترض على أن يكون أول مقيم يعين طبقاً لهذا الترتيب من الخدمة الاستعمارية » .

أما بالنسبة للهيئة المدنية بالمستعمرة ، فإن حكومة الهند بعد التشاور مع حكومة بومباي ترى أنه يجب أن يستمر تخصيصها من الهند ، وأن الادارة الداخلية في عدن يجب أن تستمر مرتبطة بحكومة الهند وأن تسير على الخطوط الهندية ، وأن التنظيم القضائي في المستعمرة يجب أن يستمر طبقاً للقضاء الهندي وطبقاً للممارسة القضائية الهندية .

كما أوضح وزير الدولة للهند أنه يتفق مع حكومة بومباي وحكومة الهند في أنه إذا كان المقيم من الخدمة الاستعمارية ، فإن مساعده الأول يجب أن يكون من خدمة الهند . أما إذا كان المقيم من الخدمة الهندية فيجب أن يكون مساعده الأول من خدمة المستعمرات (٣٤) .

ألا أن وزارة المستعمرات كانت لها آراء أخرى بالنسبة لاختيار المقيم ومساعده الأول ، « ٠٠٠ ففي الوقت الحاضر فإن المساعدين الأول والثاني للمقيم قد تم تعيينهم من ناحية في عمل له طبيعة سياسية ، ومن ناحية أخرى

في أعمال مرتبطة بمستعمرة عدن ، وهذا الترتيب ييسر لوزير الدولة للمستعمرات غير مناسب ولا يرى داعياً لاستمراره ، لأن الحكومة البريطانية سوف يكون لها السيطرة الكاملة على الشؤون السياسية ، \* وأضاف وزير الدولة للمستعمرات أنه يمكن تعيين ضابط واحد لمزاولة العمل المتصل بالمحمية ، وأن مساعدي المقيم يجب أن يركزوا أنفسهم كلية للأعمال المتصلة بالمستعمرة \* واقتراح الوزير بأن هذا الضابط الذي يمكن أن يسمى سكرتير المحمية يجب أن يكون في رتبة أقل من المساعد الأول للمقيم ، وأن المساعد الأول تنحصر واجباته في أعمال المستعمرة فقط ، ويمكن أن يكون ضابطاً من الخدمة الهندية ، ويحل محل المقيم أثناء غيابه ، ولم يوجه وزير الدولة اعتراضاً قوياً على هذا الترتيب الذي يفصل تماماً العمل في المستعمرة عن ذلك العمل الخاص بالمحمية \* وأوضح الوزير عن رأيه في أن هذا الفصل يساعد حكومة الهند في تعيين الهيئة المختصة بالأعمال المدنية والبلدية لتمييزها عن الأمور السياسية وذلك بدون استشارة الحكومة البريطانية ، وأن الحكومة البريطانية تعين ضابطاً للتعامل في شؤون المحمية دون استشارة حكومة الهند ، وأن هذا الترتيب يساعد كل حكومة في حسم أية مشكلات يمكن أن تبرز بخصوص ضابطها \* \* ووزير الدولة للمستعمرات يعرف أن حكومة الهند قد تعترض على هذا الاقتراح على أساس أنه إذا لم يقيم المساعد الأول بواجبات لها الصبغة السياسية فلن يكتسب الخبرة اللازمة له كي يحتل منصب المقيم ، ولكن وزير الدولة للمستعمرات يعتقد بأنه اعتراض يمكن الرد عليه بأنه طبقاً للاقتراح فإن المساعد الأول للمقيم يحل محل المقيم أثناء غيابه ، وهكذا يمكنه الحصول على أية معلومات عن شؤون المحمية \* (٣٥) \* وبذلك يكون وزير الدولة للمستعمرات قد أظهر تماماً عدم موافقته على أن حاكم عدن يتم اختياره بالتبادل من خدمة المستعمرات وخدمة الهند \* وقد رأت حكومة الهند لذلك أهمية فتح باب المناقشة من جديد بالنسبة لهذه المسألة (٣٦) \*

ولا ننسى في هذا السياق أن مستشاري هيئة الخزائن البريطانية قد وافقوا على التنظيم المقترح بالنسبة لتحويل عدن إلى قاعدة جوية بشرط أن لا تتخطى المشاركة البريطانية المالية المخصصات المحددة لذلك ، وذلك إذا ما وزعت الواجبات الإدارية والسياسية إلى عدة أقسام بين كل مساعدي المقيم \* كما طلب المستشارون \* تقريراً يوضح التقسيم المقترح للتكاليف الكلية لهيئة الإقامة للخدمة البريطانية والهندية ، (٣٧) \*

وعلى أية حال فإن وزير الدولة للهند - بعد مشاورات مع حكومة الهند - اقترح على وزارة المستعمرات أن يتفرغ المساعد الأول للمقيم للشئون المدنية وأن لا يتحمل أية مسئولية سياسية ، على أن يقوم بمراجعة كل الملفات السياسية بعد انتهاء العمل فيها ، « وكقاعدة يستلم نسخا من هذه الملفات السياسية » . وأبدى وزير الدولة للهند موافقته « على أن سكرتير المحمية سوف يتم اختياره باستمرار من خدمة المستعمرات ، وكأجراء تنظيمي فإن واجبات المساعد الأول للمقيم عند تفغيه يقوم بها المساعد الثالث وليس سكرتير المحمية ، وأنه في حالة تغيب المقيم والمساعد الأول - وهذا بعيد الاحتمال ، فإن المساعد الثاني وسكرتير المحمية يمثل كمقيم يعمل كمقيم بالنيابة » (٢٨) . وقد وافقت المستعمرات على مقترحات وزارة الهند السابق ذكرها (٣٩) .

ومن ناحية أخرى قام وزير الدولة للمستعمرات بإبلاغ المقيم في عدن بالترتيبات الجديدة بالنسبة لاختصاصات المساعدين الأول والثاني للمقيم (٤٠) . وأن المساعد الثاني للمقيم يمكنه الاطلاع على الأوراق الخاصة بشئون المحمية عن طريق المساعد الأول « ... على أن يكون مفهوما أن المساعد الثاني أمام المقيم مباشرة وليس أمام المساعد الأول » (٤١) ، كما أبلغه أيضا بأن إدارات معينة في عدن كالبريد والطرق ستظل تحت إشراف إدارات مركزية في الهند (٤٢) .

ألا أن هذه الترتيبات العسكرية والإدارية لا شك أنها ستطلب إجراءات مالية وتنسيقا ماليا بين حكومتي بريطانيا والهند لمواجهة هذه التغييرات .

### الترتيبات المالية :

أرسلت وزارة المستعمرات إلى هيئة الخزنة البريطانية تقريرا يوضح حصة كل من الاعتمادات البريطانية والهندية في الانفاق على عدن في العام المالي ١٩٢٧/١٩٢٨ والتي صنعت « أعمال سياسية » في تقديرات عدن ، والحصة لنفس الانفاق في سنوات تالية . وقد أبرزت وزارة المستعمرات موافقتها على المقترحات التي قدمتها حكومة الهند بالنسبة لهذه المسألة .

وأضافت وزارة المستعمرات أنه دام مستشارو الخزانة البريطانية يعلمون أنه قد تقرر مؤخرا أن الواجبات التي يتفرغ لها المساعد الأول للمقيم هي كلها مدنية ، وأن المساعد الثاني للمقيم وسكرتير المحمية سوف يخصص للأعمال السياسية فقط ، وأن مرتب المساعد الأول هو من مسئولية حكومة الهند ومرتب المساعد الثاني كله هو من مسئولية الحكومة البريطانية ، فان حكومة الهند تطلب اعتمادا ماليا خاصا نتيجة لهذا القرار للسنوات القادمة . وكذلك فان مبلغ الـ ٨٦٠٠٠ ريال (دولار) الواردة في ( الماشات المحلية والسياسية لتقديرات عام ١٩٢٧/١٩٢٨ ) تتطلب اعتمادات أيضا . وأن المبلغ المسئول عنه المالية البريطانية هو ٧٩٥٠٠ ريال منها ٢٦٤٠٠ ريال تدفع سنويا لسلطان العبدلي طبقا لاتفاق ثرام الشيخ عثمان منه والتي هي الآن ملحقة بالهند (٤٣) . وكانت حكومة الهند قد عقدت معاهدة مع سلطان العبدلي في ٦ فبراير ١٨٨٢ وافق السلطان بمقتضاها على بيع ٣٥ ميلا مربعا من الأرض الملاصقة للشيخ عثمان بين الحسوة والمام وكذلك ملاحات الشيخ عثمان والقناة التي بينها وبين عدن (٤٤) وذلك في مقابل أن يستلم السلطان ٢٥٠٠٠ ريال عدا الراتب الشهري المعتاد أي ٥٤١ ريالا و ١١٠٠ ريال شهريا منها ٦٠٠ ريال من أجل الميـاء و ٥٠٠ ريال ثمن الملاحات (٤٥) وبصفة عامة فان المبلغ الصافي المسئول عنه المالية البريطانية هو ٧٩٥٠٠ ريال ينقص منها ٢٦٤٠٠ ريال .

وقد استفسر وزير الدولة للمستعمرات عن بعض النقاط وهي تختص بالآتي :

- ١ - موقف مساعد المقيم في برهم .
- ٢ - كيفية الدفع للفروع العربية والسرية .
- ٣ - مرتبات الجنود .
- ٤ - بدل السفر للضباط السياسيين .
- ٥ - بدل السفر لدار الإقامة والخزينة .
- ٦ - امتياز المرور للإقامة والخزينة .
- ٧ - إيجار السكن لمكتب المخابرات .
- ٨ - اعتمادات الطوارئ .

كما أوضحت وزارة المستعمرات لمستشاري الخزانة البريطانية أن مقترحات حكومة الهند والاعتمادات السابق بشأنها قد تمت مناقشتها بطريقة شبه رسمية مع ممثلين من وزارة الهند والخزانة ، وأن التقارير ( مرفقة في نهاية البحث ) هي في غاية الأهمية بالنسبة للمساءلة كلها ويوضح الجدول الأمور المسئولة عنها حكومة الهند ، أما الجدول فيوضح الأمور المسئولة عنها الحكومة البريطانية ، أما الجدول فيوضح الأمور المشتركة بين الحكومتين طبقا لمقترحات حكومة الهند وأضاف وزير الدولة للمستعمرات أن مستشاري هيئة الخزانة البريطانية « ٠٠٠ سوف يستخلصون من الجدول أنه من الضروري مراجعته بعد استلام معلومات أكثر بالنسبة للبيانات الواردة به ، وأنه من مجموع الانفاق ٢٥٩٤٤٩ ريبالا مبلغ ١٢ ر١٨٧ ريبالا أو نحو ٧٢٪ من المجموع الكلي يقع على كاهل حكومة الهند ، والباقي وهو ٩٣٦ ر٧١ ريبالا أو نحو ٢٨٪ من المجموع الكلي يقع على كاهل الحكومة البريطانية . » ويعتقد وزير الدولة للمستعمرات أن الانفاق العام في الجدول C يجب أن يقسم بين حكومتي الهند وبريطانيا بنسبة ٧ : ٣ وليس ٢ : ١ كما تريد حكومة الهند . »

واستفسر وزير الدولة للمستعمرات عن وجهات نظر مستشاري الخزانة بالنسبة لهذه المسائل مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الترتيب سوف يستمر لفترة ثلاثة أعوام اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢٨ . وأنه يمكن فقط أحداث تعديلات في نهاية هذه الفترة . كما طلب وزير الدولة للمستعمرات أيضا موافقة مستشاري هيئة الخزانة البريطانية على أن حكومة الهند هي السلطة الوحيدة التي يقع على كاهلها الانفاق في الجدول C أثناء الفترة التي يغطيها هذا الترتيب مع التحفظات الآتية :

١ - لا يدخل تعديل على مخصصات ورواتب المقيم ومعاونيه دون موافقة مسبقة من وزير الدولة للمستعمرات .

٢ - لا تزيد حكومة الهند في الانفاق من أكثر من ٢٠٪ من كل مجموع الانفاق في الجدول C دون الرجوع المسبق الى وزير الدولة للمستعمرات .

وأخيرا طلب وزير الدولة للمستعمرات وجهات نظر مستشاري هيئة الخزانة البريطانية بالنسبة لاعتمادات الانفاق في عام ١٩٢٧/١٩٢٨ واعتماد هذا الانفاق في السنوات الثلاثة التالية اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢٨ .

وقد وافقت هيئة الخزانة البريطانية على مقترحات وزير الدولة للمستعمرات السابق ببيانها ، وعلى التقسيم المقترح للاتفاق بين الحكومتين الهندية والبريطانية طبقا للجداول A, B, C. وان كانت قد اوضحت أنه بالنسبة للاقتراح الخاص بتقسيم الاتفاق في الجدول C بين حكومتي الهند وبريطانيا بنسبة ٧ : ٣ بدلا من النسبة الحقيقية وهي ٧٢٪ الى ٢٨٪ ، فإنه أسهل من ناحية العمل المالي جعل النسبة ٨ : ٢ أو ٣ : ١ . كما اوضحت هيئة الخزانة البريطانية أنه من خبرتها المالية « فإنه يبدو من غير الممكن ممارسة الامور المالية بطريقة حدية ، وأنه من المقبول اضافة ١٠٪ الى المجموع النهائي لعام ١٩٢٩ (٤٧) » . وقد ابلغت وزارة المستعمرات وزارة الهند بقوى وجهات نظر هيئة الخزانة البريطانية ، وبصفة خاصة بالنسبة المثوية المقترحة للزيادة ، وكذلك اضافة ١٠٪ لمواجهة الطوارئ في الاتفاق ، (٤٨) .

الا أن حكومة الهند اثارَت بعض المشكلات المالية التفصيلية ، « فارسال ضباط من الخدمة الهندية للخدمة في عدن يثير بعض التعميدات امام الاتفاق المالي وذلك بالنسبة للملاوات وحقوق السفر ، وأن التقسيم الحدي لتفقات السفر الفعلية سيكون أمرا بالغ الصعوبة » ، وذلك بالنسبة للتقسيمات المختلفة للاسهام بين حكومتي الهند وبريطانيا ، بينما المبدأ السائد هو ربط اعتمادات الاتفاق بين حكومة الهند ووزارة الخارجية ، وأنه في هذه الحالة فإنه يجب تخصيص « بدل خاص » لتفقات السفر ، كما اوضحت وزارة الهند أن علاوة شهرية ثابتة من خمسين ريالاً قد خصصت حديثاً من حكومة الهند لتغطية مسئوليات الموظفين في الخدمة الهندية (٤٩) .

أما حكومة بمباي فقد انحصرت وجهات نظرها بالنسبة لعمليات الاتفاق في عدن في :

(١) مسألة دفع ٢٦٤٠٠ ريال سنوياً لسلطان العبدلي .

(ب) حدود الخدمات السياسية الواردة في الجدول C .

(ج) المنحة التي تدفعها وزارة المستعمرات لرعاية العمال الهنود .

وبالنسبة للنقطة الأولى ، فإن وجهة نظر حكومة بمباي تلخصت في أن مبلغ ٢٦٤٠٠ ريال الذي يدفع سنوياً لسلطان لعج كتوميض عن تنازله

عن حقوق الماء والملح في الشيخ عثمان طبقا لاتفاق ١٨٨٢ ، وأنه على الرغم من أن هذا المبلغ ، يقدم حتى الآن في الميزانية في الجدول ٤٤ الخاص بالمعاشات المحلية والسياسية ، فإن الاتفاق يستهدف فائدة الادارة المدنية ، وأنه من رأي المقيم والقائد العام في عدن أن البند كله يجب أن يكون من مسؤولية الخزنة المدنية . \*

أما بالنسبة للنقطة (ب) فتجدر مراجعة الجدول × (المرفق) وأن الحكومة بالهند أبلغت بالجزء الذي تشارك به في مرتب مساعد المقيم في برين وهو  $\frac{1}{4}$  سياسي و  $\frac{1}{4}$  مدني . وقبل مناقشة مسألة المسؤولية كما جاءت في الجدول C والذي أعدّه المحاسب العام لحكومة بومباي مع الجدولين A و B ( وكلاهما يسجل المصروفات في عام ١٩٢٧/١٩٢٨ وهما أعدا على نفس الخطوط كالجداول A و B و C الصادرة عن وزارة المستعمرات وهما من ملاحق البحث ) ، وقد تعرض تقدير المحاسب العام لحكومة بومباي لبعض التفاصيل التي جاءت في التقرير A الذي يسجل بيانات الاتفاق كله الواقع على مالية الهند ، فالمحاسب العام قد ضمن الجدول مبلغ ١٢٢٠٠ ريال هي عبارة عن منحة للمعاهد الطبية وبعض بدلات السفر وأغراض أخرى . وبالمثل فإن الأرقام المسجلة في جدول للمحاسب العام والواقع كله على

مسئولية الحكومة البريطانية لا يحتاج الى تعليق سوى أن مبلغ ١٥٢٢٤٠٧ ريالا للمخابرات تضم ١٥٠٠٠٠٠ ريالا دفعت لسلطان لعج بتعليمات من المحاسب العام لوزارة الهند ، كما أن مبلغ ١٨٤٢٩٦ ريال الموضح في الجدول C من تقرير المحاسب العام يتضمن :

(١) ١٤٦٢٠ ريالا للمشاركة السياسية في تأجير السفينة .

Messrs Cowasji Dinshaw Brother's Ship

(ب) ١٢٨٦٩٤ ريالا للمشاركة السياسية في الاتفاق على محطة السفن Cornwallis من أبريل الى أكتوبر . وهذا الاتفاق لم يأت في

تقديرات عام ١٩٢٨/١٩٢٧ . \*

أما بالنسبة للنقطة الرئيسية بخصوص المسؤولية تجاه العمال الهنود المتقاعدين فيوضح المحاسب العام لحكومة بومباي أن الأرقام الواردة في العمود ٦ من التقرير C للمحاسب العام للهند توضح المسؤولية الكاملة لحكومة الهند بالنسبة لهذه المسألة في عام ١٩٢٨/١٩٢٧ . \* وحكومة الوطن غير مستعدة للموافقة على نسبة ٢ : ١ بخصوص تقسيم الاتفاق ، ووزارة المستعمرات اقترحت ٧ : ٣ والخزنة العامة تفضل ٨ : ٣ أو ٩ : ٣



والتقرير ٧ (المرفق) يوضح أن قسمة الانفاق هي تقريبا ١٥٣ : ٦٤ أو نحو ٥ : ٢ وهذه النسبة هي على أساس عام واحد هو ١٩٢٧/١٩٢٨ ، وحكومة بومباي لا ترى أساسا أفضل للتقسيم يمكن التوصل اليه « (٥٠) » .

أما المقيم في عدن فقد ألح في وجوب تكفل حكومة الهند بدفع ١٥٠٠٠٠ رyal كانت قد دفعت لسلطان لحج وقد وافق وزير الدولة للهند على تحمل عبء مشاهرة سلطان لحج نيابة عن المالية الهندية « (٥١) » .

وعلى أية حال فإن وزارة المستعمرات لم توافق على دفع ١٤٣٣١٤ رyal لا قيمة ايجار القوارب ووافقت على دفع ١٥٠٠٠٠ رyal لسلطان لحج .

وقد اشكت وزارة المستعمرات من تأخر وصول الحسابات السنوية ، وأن « هناك سوء تقدير ناجم عن استلام التقارير قبل بضعة أيام من حلول اليوم المحدد لاغلاق حسابات الوزارة ، وأنه من المرغوب فيه ارسال تقرير مفصل عن الانفاق في عدن في نهاية كل ثلاثة اشهر حتى يمكن التوصل الى التقدير السليم للميزانية المطلوبة » (٥٢) .

وفي النهاية ، وبعد اتصالات ومراسلات عديدة بين وزارة المستعمرات وهيئة الخزنة البريطانية ووزارة الهند وحكومة الهند ، وافق وزير الدولة للهند على أن يمددات السفر والهيئات والهدايا للسلطين تؤدي للمقيم على أن تشترك فيها مناصفة الحكومتان الهندية والبريطانية ، وأن تتحمل كل حكومة مسئوليتها في الانفاق على الضباط التابعين لها (٥٣) . كما طلبت وزارة الدولة للمستعمرات من هيئة الخزنة البريطانية الموافقة على الجدول ج (٥٤) الخاص بالانفاق المشترك للحكومتين الهندية والبريطانية في عدن ، وقد وافقت هيئة الخزنة على هذا الطلب (٥٥) .

### الترتيبات القضائية :

إن السلطة القضائية التي مارستها الحكومة البريطانية في محمية عدن هي عن طريق الحاكم العام للهند . وهذه السلطة لم تتخذ شكلا محددا ، فحكومة الهند لم ترغب في اقام نفسها بأي شكل من الأشكال ، ولم

ترد تحمل مسئوليات التدخل في شئون رؤساء القبائل لا يقابله ممارستهم معاقبة رجالهم الذين يقتربون الجرائم . ورغم ذلك فإن حكومة الهند رأت أنه من المستحسن أن يقوم ضباط سياسيون في محمية عدن بدور السلطة القضائية ، وذلك لمنع اجراءاتهم سلطة حكومة الهند . وقد أوضحت الخبرة مزايا الضباط السياسيين العسكريين الذين يتمتعون بسلطات يستطيعون استخدامها ببعض الحذر (٥٦) .

أما شروط الممارسة القضائية ، فقد جاءت في دليل أصدره الحاكم العام للهند في أول فبراير سنة ١٩٠٧ (٥٧) والمقطع الأول من الجزء الثاني من هذا الدليل ينص على « أن مساعد المقيم في عدن بالموافقة الكتابية من المقيم السياسي في نفس الوقت يمارس كل السلطات المخولة للمستشارين الاقليميين وقضاة المحاكم كما جاءت في دليل الاجرام لسنة ١٨٩٨ ، وكذلك سلطات نواب المستشارين أو قضاة المحاكم طبقا لقانون جرائم القتل على الحدود لسنة ١٩٠١ » وهكذا فإن المقيم السياسي ومساعديه في عدن قد تم تعيينهم قضاة في محمية عدن .

الا أن الدليل أوضح أيضا أنه في حالة ما اذا كان المتهم أو المتهمين ليسوا رعايا بريطانيين ، فإن المحكمة تعتبر أنه كافيا لأسباب سياسية أن تتلصقا في ممارسة السلطة المشار اليها أو تغفل المحكمة الحق في ذلك ، بل ان حكومة الهند أوصت المقيم ومساعد القضاءي برفض ممارسة تلك السلطات في حالة ما اذا كان كلا من الخصمين ليسا رعية بريطانية ، الا اذا كان الأمر لا يمكن حسمه بالتقاليد المحلية أو القبلية (٥٨) ، وواضح أن البند الوحيد في المعاهدات مع قبائل المحمية بالنسبة لممارسة السلطة القضائية في المحمية جاء في المادة الثالثة من المساعدة مع قبيلة العبدلي في عام ١٨٤٩ (٥٩) والتي توضح أنه تقدم للمحاكمة في عدن الحالات التي تختص بالرعايا البريطانيين (٦٠) .

وطبقا لقرار الحكومة البريطانية الخاص بتحويل عسك من قاعدة بحرية الى قاعدة جوية ، استفسر وزير الدولة للهند من المقيم عن الوضع الجديد عن امكانية القيام مهمة السلطة القضائية على عاتق سكرتير المحمية بصفته المساعد الثاني للمقيم ، ويكون أيضا قاضي المحمية ، وهذا بطبيعة الحال اعتمادا على ما جاء في التشريعات البريطانية لماكفرسون وطبقا للمقطع الأول من القانون الذي ينص على أن المساعد الثاني للمقيم « يستطيع

بالموافقة الكتابية للمقيم أن يمارس سلطات المستشارين الاقليميين وقضاة  
المحاكم ، (٦١) .

وقد وافق المقيم على وجهات نظر وزير الدولة للهند ، الا أنه اقترح  
رفع المسألة الى حكومة بومباي التي يتبع لها هذا المقيم (٦٢) .

ولكن ما هو الوضع القانوني في المحميات الواقعة في جنوب اليمن في  
ذلك الوقت ؟ . يمكن القول بصفة عامة أن التاج البريطاني كان يمتسك  
بالسلطة القضائية على الرعايا البريطانيين ، وفي بعض الحالات على الأجانب  
بمقتضى معاهدة أو امتياز أو أية وسائل قانونية أخرى . ويمكن الاشارة  
الى ما جاء في قانون السلطة القضائية على الأجانب الصادر في عام ١٨٩٠  
( المادتان ٥٣ ، ٥٤ ، ٣٧٠ - ٤٠ ) من أن « السلطة القضائية على الأجانب  
لا تمارس بواسطة التاج حتى في المحميات البريطانية دون موافقة الأجنبي  
وحكومته » . وهذا المبدأ مبني على نظرية أن السلطة القضائية هي مفوضة  
من حكومة المنطقة التي تمارس فيها . وفي مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ٨٥ لم  
تذمن - بريطانيا - لوجهات النظر العامة للدول الاوربية الاخرى بالنسبة  
لسلطة قضائية غير محدودة على الرعايا الأجانب . الا أنه بالموافقة على  
القانون العام لمؤتمر بروكسل سنة ١٨٩٠ بالنسبة للمحميات الافريقية ، فإن  
انجلترا وافقت على مد السلطة القضائية على الأجانب بالنسبة لافريقيا على  
الأقل .

ومن الواضح أنه طبقا للمادة الثالثة من المعاهدة التي عقدت مع  
قبيلة المبدلي ، فإنه تقدم للمحاكم في عدن قضايا المحمية المتهم فيها رعايا  
بريطانيون ، وأهم المواد في القانون الخاص بالسلطة القضائية على  
الأجانب هي :

١ - السلطة في ارسال الأشخاص المتهمين بالاعتداء على الممتلكات  
البريطانية الى المحاكم .

٢ - شروط خاصة بالنسبة لكان العقاب للمتهمين الذين تثبت ادانتهم .

٣ - حدود السلطة القضائية للمحاكم البريطانية ، وهناك قرار صدر  
في عام ١٩٠٢ يسمى القانون الهندي وأهم مواد المقتع الثاني الذي ينص على  
أن « حدود هذا القانون هي الأراضي التابعة للهند وخارج الهند البريطانية  
والأراضي الاخرى التي يحددها صاحب الجلالة كأراض تمتد عليها السلطة  
القضائية لجلالته عن طريق الحاكم العام للهند » .

أما المقطع الثالث فينص على أن « التعليمات قد صدرت الى الحاكم العام كي يمارس السلطة القضائية التي يملكها صاحب الجلالة ، وأن يفوض لمن شاء هذه السلطة القضائية » .

وينص المقطع الرابع على أن « الحاكم العام صدرت اليه التعليمات لاعداد قواعد وأوامر خاصة بالآتي :

- ١ - ملاحظة التمسك بالقانون والاجراءات .
- ٢ - تحديد الأشخاص الذين يمارسون السلطة القضائية .
- ٣ - تحديد المحاكم في الهند البريطانية والتي تمارس السلطة القضائية .
- ٤ - تنظيم طريقة دفع الرسوم .

أما القوانين التي كانت سائدة في محمية عدن فهي :

- ١ - الدليل الهندي الجنائي الصادر في عام ١٨٦٠ .
- ٢ - الدليل الهندي للاجراءات الجنائية الصادر في عام ١٨٩٨ .
- ٣ - قانون جرائم واغارات الحدود الصادر في عام ١٩٠١ .
- ٤ - قانون أسلحة ( التهريب البحري ) الصادر في عام ١٩١٠ .
- ٥ - أوامر معينة في قانون الجمارك البحرية .

وبالنسبة لتحويل عدن الى قاعدة جوية ، فإن المقيم السياسي أورد بأنه لا يرى داعيا لتغيير الأوضاع القضائية - ويمكن للمقيم السياسي والمساعد الأول للمقيم أن يمارسا سلطات المستشارين القضائيين داخل المحمية ، « والمقيم السياسي نفسه وكل مساعديه هم قضاء ، وهذا يعني أنهم يستعملون ممارسة سلطات مستشاري الطبقة الاولى بالنسبة لأوامر القبض على المتهمين » . كما كان من رأي المقيم أن الأوروبيين المتهمين بصفة فردية أو جماعية مع آخرين بجريمة عقوبتها الاعدام ، فإنه يجب تحويلهم الى المحكمة العليا ببومباي . كما أنه طبقا للقسم ١٨٨ من دليل الاجراءات الجنائية فإنه « عندما يقدم هندي رعية بريطانية بجريمة في أي مكان خارج

أو داخل حدود الهند البريطانية ، فإنه يحاكم بخصوص هذه الجريمة كما أنه اقترفها في أي مكان داخل الهند البريطانية .

وأنهى المقيم آراءه باقتراح أن سكرتير المحمية بوصفه المساعد الثاني للمقيم يمكن تعيينه قاضيا للمحمية . وقد وافقت كل الأطراف على هذه المقترحات (٦٣) .

---

### الترتيبات الخاصة بالمخابرات :

---

بمناسبة تحويل عدن الى قاعدة جوية ، تم تعيين الملازم الطيار ريكاردز Rickards ضابط المخابرات ممثلا لمخابرات القوات الجوية في ( المكتب ) ، وهو لذلك يطلع على كل تقارير المخابرات ويبلغ المقيم السياسي مباشرة بكل المناطق التي تطلب قيادة القوات الجوية في عدن معلومات خاصة عنها .

ومن رأي المقيم أن ( المكتب ) يعمل بكفاءة عالية ، إلا أنه اذا أرادت القوات الجوية أن تبدأ في أي وقت تنظيما للمخابرات خاصة بها فانها تستطيع ذلك ، (٦٤) .

ولكن هل كان هناك داع لذلك ؟ .. ان تنظيم المخابرات المحلي هو تحت ادارة المساعد الأول للمقيم والمسئول أمام المقيم عن كفاءة هذا التنظيم . والسبب في هذا هو أن السلطات السياسية في عدن تملك أهم عوامل نجاح عمل المخابرات .. هيئة ملائمة وتحويل ملائم وممثلين سريعين من وزارة المستعمرات والحكومة الهندية . والمساعد الأول للمقيم هو على اتصال مستمر مع شيوخ المحمية ، وهؤلاء الشيوخ مسئولون عن تقديم المعلومات له . كما أن المساعد الأول للمقيم هو على اتصال باليمن . أما قيادة القوات الجوية فليس لديها في الوقت الحاضر لا تحويل للمخابرات ولا عملاء محليين مع حاجتها الماسة الى الحصول على مخابرات منتظمة ودقيقة .

وعلى أية حال ، فقد اتجهت الآراء الى عدم ضرورة تشكيل هيئة مخابرات محلية منفصلة خاصة بالقوات الجوية ، لأن المنطقة المعنية هي

قبلية وقواتها التقليدية التي قد تكون معادية لنا لا تتطلب ادارة خاصة  
توظف انواعا مختلفة من العملاء ، وقد يكون هذا مطلوبا بالضرورة اذا  
ما تعاملنا مع اعداء متحضرين ، وانه لمن المستحيل أيضا في هذه المناطق وضع  
خط حدي بين المخابرات الحربية والسياسية ، فالاتجاه العام لقبيلة معينة ،  
وعدد المدافع اللازمة في الميدان ، وعلاقاتنا بالزهاديين ( اليمينيين ) هي كلها  
أمور خاضعة للأهمية السياسية والحربية أيضا .

وإن انشاء مكتب منفصل لمخابرات القوات الجوية له أيضا مشكلاته ،  
فهناك الانفاق المضاف لهيئة المكتب الجديد ، مع الإبقاء على المخابرات  
السياسية ، وهكذا تقوم هناك ادارتان تعملان في منطقة واحدة ، مما يؤدي  
الى التداخل في الأعمال المختلفة ، وكذلك الى منافسة غير صحية بين الممثلين  
السياسيين والعسكريين ، الذين بدلا من أن يركزوا أعمالهم في الحصول على  
المعلومات ، فانهم سوف يضيعون جزءا كبيرا من أوقاتهم في الدس لبعضهم  
البعض . وبالنسبة لليمن ، فإن تخصيص ممثل موثوق به في أي مركز هو  
نوع من الترف ، وتخصيص اثنين أحدهما سياسي والآخر عسكري سوف  
يزيد من صعوبات العمل .

وكان من رأي المقيم السياسي في عدن أنه يمكن أن يقوم المساعد الأول  
للمقيم بالإشراف على المخابرات العسكرية والسياسية ، وإن رئاسة القوات  
الجوية يمكن أن تكون ممثلة في ( المكتب ) ببعض الضباط الذين ينحصر  
عملهم في معاونته المساعد الأول للمقيم في النواحي العسكرية .

كما أوضح المقيم أن نظام ( المكتب ) قد أثبت نجاحه ، ، وأنه أثناء  
العداوة الحديثة مع الامام ، فإن المكتب أرسل نسخا من تقارير المخابرات  
الى قيادة القوات الجوية ، وأنا أتصور أن نظاما على الخطوط السابقة يمكن  
أن يحقق أفضل النتائج . ، وقد وافقت الأجهزة المختلفة على هذه الآراء ،  
الا أنها أضافت أنه من حق قيادة القوات الجوية في وقت لاحق أن تنظم هيئة  
مخابرات خاصة بها (٦٥) .

وعلى أية حال ، فقد استقرت الجهات المعنية على السير على أسس التغيير  
السابق ببيانها تطبيقا لقرار الوزراء البريطاني بتحويل عدن من قاعدة  
بحرية الى قاعدة جوية ، الا أنه مع عام ١٩٣٧ تحول عدن الى التنمية المباشرة  
لوزارة المستعمرات (٦٦) وتبدأ بذلك تغييرات أخرى في كل المجالات .

1. Gillian King - Imperial outpost Aden. Its place in British Strategic policy. Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs. Oxford University press - London - New York - Toronto. 1964 p. 46

2. Richard Sanger - The Arabian Peninsula. New York, Cornell University press. 1954 p. 204

3. Playfair R. L. - A History of Arabia Felix or Yemen, from the commencement of the christian era to the present time, including an account of the British settlement of Aden. Bombay Education Society's press, 1859 p. 164

4. India Office Library (I.O.L.) - India Board - Indian Papers F. 23 Correspondence Relating to Aden (1836-1839) No. 16. Minute by The Governer of Bombay. Sept. 23, 1837.

٥ - أمين الريحاني - ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية ج١ - بيروت - المطبعة العلمية ١٩٢٥ ص ٢٨١

6. Harold Ingrams - The Yemen. Imams, Rulers and Revolution. London, Camelot Press 1963. p. 58

٧ - أمين الريحاني - الفصل السابق ص ٢٨٢

8. Harold Ingrams - op. cit. p. 53

9. Harold Jacob - Kings of Arabia. London, Mills and Boon. 1923. p. 252

10. I. O. L. Political and Secret Department (L/P and S/18) B. 158. Notes by sir W. Lee and sir Hugh Barnes on Government of India's letter No. 119, dated August 9, 1906 (vol. No. 1455/06) Sept. 9, 1906.

11. Gillian King - op. cit. p. 46

12. I. O. L. Political and secret. Department Middle East No. 22 Confidential. Papers Relating To The New Arrangements for the Government of Aden, and Relations with the Aden Protectorate. Part 3 Correspondence (March, 1927 - Feb 1930) C. 69330/29 (No. 3) Bombay, Aden, 23th December, 1929 G. S. Symes Resident and Commander in Chief, Aden.

١٣ - أمين الريحاني - الفصل السابق ص ٢٤٧

- ١٤ - سلطان محمد الثاني - الاستعمار البريطاني ومركزنا العربية في جنوب اليمن  
( عدن والإمارات ) القاهرة - دار النصر ١٩٦٢ ص ٦٩
- ١٥ - المصنوع السبايق ص ٨٢
16. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. No. 27.
17. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
- C. 59264/28 (No. 3) No. 28 Draft announcement for communication to the press. (Received in Colonial Office 12<sup>th</sup> January 1928).
18. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
- C. 59264/28 (No. 17) No. 29 Colonial Office to Air Ministry.  
Walter D. Ellis. Downing Street, 21 st January, 1928.
19. I. O. L. P. and S. D. Middle No. 22 op. cit.
- C. 59282/28 (No. 9) No. 30 Colonial Office to Air Ministry.  
J. E. Shuckburgh, Downing Street 12th March, 1928 .
20. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
- C. 59282/28 (No. 13) No. 31 Air Ministry to Colonial Office.  
London W. C. 2 13th March, 1928.
21. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. No. 30.
22. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
- C. 59282/28 (No. 19) No. 33 Air Ministry to Colonial Office.  
London W. C. 2, 22nd March, 1928.
23. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
- C. 59282/28 (No. 16) No. 34 Colonial Office to Air Ministry.  
Downing Street, 24th March, 1928.
24. I. O. L. P. and Secret Department Middle East No. 22 op. cit. C. 59282/28 (No. 20) No. 35 Colonial Office to Air Ministry. Downing Street, 16th April, 1928.
25. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
- C. 59259/28 (No. 133) No. 36 Air Ministry to Colonial Office.  
Air Ministry, Kingsway, W. C. 2 12st December, 1928.
26. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
- C. 59259/28 No 133 Enclosure in No. 36 B. E. Holloway The Under - Secretary of State. India Office, London S. W. I. 20th December, 1928.
27. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
- C. 48041/27 (No. 47) No. 24 India Office to Colonial Office.  
India Office London S. W. I. 3rd November. 1927.



28. I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 48041/27 (No. 48) No. 25 Colonial Office to India Office, 15th November, 1927.

29. I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 48041/27 (No. 17) No. 21 The Secretary of State to the Resident L.S. Amery. Downing Street, 17th March, 1927.

30. I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 48041/27 (Nos. 31,32) No. 22 Colonial Office to (1) India Office (2) War Office. Downing Street, 6th May, 1927.

31. I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 48041/27 (Nos. 41 and 42) No. 23 Colonial Office to (1) India Office (2) War Office 25th July, 1927.

32. I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 48041/27 (Nos. 31 and 32) No. op. cit.

33. I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 48041/27 (No. 53) No. 26 India Office to Colonial Office. 17th November, 1927.

34. I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59264/28 (No. 24) No. 37 India Office to Colonial Office 23rd January, 1928.

35. I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59270/28 (Nos. 7 and 8) No. 38 Colonial Office to ( India Office ) ( Treasury ) 3 rd February, 1928.

36. I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59270/28 (No. 16) No. 39 India Office to Colonial Office, 10th February, 1928.

37. I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59270/28 (No. 66) 40 Treasury to Colonial Office. 7th March, 1928.

38. I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59270/28 (No.68) No. 41 India Office to Colonial Office 7 th April, 1928.

39. I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59270/28 (No. 71) No. 42 Colonial Office to India Office, 28th April, 1928.

40. I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59270/28 (No. 115) No. 45 The Secretary Of State to The Resident, 31st August, 1928.

41. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59270/28 (No. 28) No. 47 The Secretary of State to the Resident, 14<sup>th</sup> December, 1928.
42. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59270/28 (No. 115) No. 45 op. cit.
43. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59274/28 (No. 13) No. 48 Colonial Office to Treasury, 27<sup>th</sup> June 1928.
44. C. U. Aitchison - A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries. Calcutta. Office of the Superintendent of Government Printing, India 1892 vol. XI p. 94
45. Ibid p. 139
46. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59274/28 (No. 13) No. 48 op. cit.
47. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59274/28 (No.22) No. 49 Treasury to Colonial Office. Treasury Chambers, 26<sup>th</sup> July, 1928.
48. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59274/28 (No. 23) No. 50 Colonial Office to India Office, 9<sup>th</sup> August, 1928.
49. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59274/28 (No. 38) No. 51 India Office to Colonial Office, 23<sup>rd</sup> November, 1928.
50. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59274/28 (No.34) Enclosure in No. 52 Conf. J. R. Martin Chief Secretary to the Government of Bombay to The Secretary - India Office, London. Bombay Castle, 10<sup>th</sup> November 1928.
51. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59274/28 (No. 34) Enclosure in No. Conf. G.S. Symes Resident and Commander in Chief - Aden To The Chief Secretary to Government, Political Department, Bombay. Aden 8<sup>th</sup> Sept., 1928.
52. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59274/28 (No. 34) Enclosure in No. 52 Conf. Chief Secretary to The Government of Bombay to The foreign Secretary to the Government of India, Foreign and Political Dep. Bombay Castle, 10th November, 1928.

53. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 69274/29 (No. 48) No. 57 India Office to Colonial Office. 11th  
Sept., 1929.

54. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 C. 69274/29  
(No. 50) No. 58 Colonial Office to Treasury. 9th October, 1929.

55. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 C. 69274/29  
(No. 55) No. 59 Treasury to Colonial Office, 26th November,  
1929.

56. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59288/28 (No. 6) No. 60 The Secretary of State - Colonial  
Office to The Acting Resident, Aden 29th September, 1928.

57. Napcherson : British

انظر

Enactments. Volume IV. No. 368

F. B. Pages 400 - 402.

58. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59288/28 (No. 6) No. 60 op. cit.

59. Hunter - op. cit. p. 160

60. C. U. Aitchison - op. cit. p. 131

61. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59288/28 (No. 6) No. 60 op. cit.

62. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59288/28 (No. 8) No. 61 The Resident to The Secretary of  
State. Aden, 6th November, 1928.

63. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59288/28 (No. 8) Enclosure in No. 61 Note by J. T. Lawrence.  
Judicial Assistant Resident - Aden 4th November, 1928.

64. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59330/28 (No. 1) No. 62 The Acting Political Resident to  
The Secretary of State. Aden 12th June, 1928.

65. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.  
C. 59330/28 (No. 1) Enclosure in No. 62 Memorandum regarding  
Local Intelligence. T. C. W. Fowle Acting Political Resident,  
Aden to The Air Staff Officer, Headquarters British Forces,  
Aden. Residency Office, Aden, 31st May, 1928.

66. Gillian King - op. cit. p. 46

## Enclosure in No. 48

## STATEMENT A.

## Wholly Civil

Item	Rs.	Rs.
2. First Assistant Resident	24,000	58,800
4. Third Assistant Resident	10,800	
5. Judicial Assistant	24,000	
6. Registrar of the Court	5,400	
9. Chairman, Port Trust and Aden Settlement	3900	
10. Deputy Educational Inspector	5,568	
Head Master	4,800	
Lady Doctor	4,320	
13.A Administration of Justice Establishment	14,163	
Educational Department	22,170	
Trade Registration Establishment	10,503	
Civil Hospital Establishment	10,692	
Military Telephone Establishment	7,420	
19. Local allowance	660	
23. Hospital charges	21,740	
24. Grant-aid to School	25,278	
	196,502	
Less contribution from Aden Settlement and Port Trust	10,000	
	186,502	
Add Head 44 — Political Pension (Abdali Sultan)	26,400	
	211,902	

## STATEMENT "B"

## Wholly Political

Item	Rs.	Rs.
3. Second Assistant Resident	13,333	79,500
20. Entertainment Charges	73,000	
22. Secret Service	2,500	
	90,833	
Add Head 47 — Durbar Presents	70,036	Less 26,400
44 — Political Pensions and stipends	53,100	
	213,969	53,100
Non-effective charges		Amount not yet ascertainable

## STATEMENT "C"

## Divisible Expenditure.

Item	Rs.	Civil. Rs.	Political Rs.	
1. Pay of Resident	36,000	18,000	18,000	½ Civil and ½ Political.
Reservist	25,682	20,932	4,750	Divided in proportion to totals of Assistant Residents.
7. A. D. C. to Resident	8,700	4,350	4,350	½ Civil and ½ Political.
8. Assistant Resident, Perim	3,800	1,800	1,800	
10. Civil Surgeon and fees	24,000	19,200	4,800	4/5ths Civil, 1/5th Political.
Leave Salary	1,556	1,268	287	Divided in proportion to totals of Assistant Residents.
11. Pay of Superintendent, Office Establishment	7,200	5,400	1,800	½ Civil, ½ Political.
12. Pay of Clerks, Residency Office : Arabic and Confidential Branches	36,472	20,906	10,566	Represents pay of Arabic and Confidential Branches.
13a. Treasury Office	13,260	12,662	378	1/35th Political.
Leave Salary	18,496	16,184	2,312	Roughly 8/9ths Civil, 1/9th. Political.
14. Fixed conveyance allowance to Officers	3,000	2,450	500	Divided in proportion to totals of Assistant Residents.
15. Travelling allowance to Political Officers and Sumptuary allowance to Resident	11,000	7,080	3,920	Sumptuary allowance of Rs. 6,000 divided ½ Civil and ½ Political. Remainder in proportion to totals of Assistant Residents.
16. Travelling allowance to Residency and Treasury Establishment	5,840	5,894	2,946	Depends on final allocation of 12
17. Passage concession to Residency and Treasury Establishment	9,000	6,000	3,000	Ditto.
18. House rent to Superintendent and Confidential Clerk	3,600	2,970	630	
21. Contract Contingencies	49,044	37,197	11,847	
	259,449	187,513	71,936	
	Civil	= approx. 72 per cent.		
	Political	= " 28 " "		

Total amount of Divisible Expenditure approx. £ 19,500  
For every 1 per cent. approx. £ 200 is involved.

## STATEMENT "X"

## Divisible Expenditure

Item	Rs	Civil Rs.	Political Rs.	
8 Assistant Resident, Perim	3,600	2,700	900	3/4 ths Civil and 1/4th Political
11. Pay of Superintendent, Residency Office	7,800	5,850	1,950	3/4 ths Civil and 1/4th Political
12. (a) Pay of Confidential Branch	5,100	1,275	3,825	1/4th Civil and 3/4ths Political
(b) Pay of Arabic Branch	6,836	—	6,836	Wholly Political
(c) Residency Office	23,724	23,724	—	
13. Pay of Treasury Establishment	13,947	13,549	398	1/35th Political, 34. 35 ths Civil
13 (a) Leave Salary	16,496	16,184	2,312	Roughly 7/8ths Civil and 1/8th Political
16. Travelling Allowance to Residency and Treasury Establishment	5,840	5,894	2,946	This is divided in the proportion of 2 Civil to 1 Political
17. Passage concession Residency and Treasury Establishment	5,000	3,333	1,667	2/3rds Civil and 1/3rd Political
18. House rent to Superintendent and Confidential Clerk	*3,800	3,105	1495	13/4ths of the rent of Confidential Clerk and 1/4th of the Superintendent
Contract Contingencies	49,044	37,197	11,847	No charge

(\*) Please see paragraph 4 of Resident's letter dated the 9th July, 1927.

## STATEMENT "Y"

Showing the ratio in which the divisible expenditure in 1927-28 to be shared

(1)	Item	Total expenditure.		Civil		Political		Non-effective		Passage Contribution	
		(3) Rs.	(4) Rs.	(5) Rs.	(6) Rs.	(7) Rs.	(8) Rs.	(9) Rs.	(10) Rs.	(11) Rs.	(12) Rs.
1.	Pay of Resident	31,742	15,871	15,871	—	—	—	—	—	—	—
	Reservist	20,644	16,534	—	—	—	—	—	—	—	—
7.	Aide-de Camp to Resident	9,408	4,704	4,704	1,031	1,001	300	—	—	—	—
8	Assistant Resident, Perim	3,536	2,644	—	—	—	—	—	—	—	—
10.	Civil Surgeon and Fees	21,063	16,851	4,212	6,740	1,685	—	—	—	—	—
11.	Pay of Superintendent Office Establishment	5,020	3,765	1,255	627	209	—	—	—	—	—
12.	Residency Office	22,326	22,326	—	—	—	—	—	—	—	—
	Arabic Branch	7,789	—	7,789	—	1,171	—	—	—	—	—
	Confidential Branch	3,314	830	2,484	138	514	—	—	—	—	—
13.	Treasury Office	12,963	12,617	371	1,972	58	—	—	—	—	—
	Leave Salary	7,524	6,584	940	—	—	—	—	—	—	—
15.	Travelling allowance and Sumptuary allowance to Resident	6,543	3,282	3,261	—	—	—	—	—	—	—
16.	Travelling allowance to Residency and Treasury Establishment	485	323	162	—	—	—	—	—	—	—
17.	Passage Concessions to Residency and Treasury Establishment	3,392	2,261	1,131	—	—	—	—	—	—	—
18.	House Rent to Superintendent and Confidential Clerk	900	405	495	—	—	—	—	—	—	—
21.	Contingencies	40,962	30,737	10,245	—	—	—	—	—	—	—
	Total	1,97,690	1,29,734	57,956	12,416	5,771	1,050	—	—	—	—

Expenditure debtable to Civil Rs. 1,53,200 (Totals of Columns 4, 6 and 8)

Expenditure debtable to Political Rs. 64,477 (Totals of Columns 5, 7 and 9) which brings the ratio 153 : 64 or roughly 3 : 2